



رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية
رقم 55/2019 بتاريخ 24 دجنبر 2019
في شأن صلاحية شهادة الجودة

اللجنة الوطنية للطلبات العمومية،

بناء على شكاية شركة « » التي تنازع فيها في سلامة مسطرة طلب العروض رقم
.....المعلن عنه من طرف المديرية الجهوية بوجدة ؛

وعلى رسالة وزارةوما أرفق بها من وثائق ؛

وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى (20 مارس 2013) المتعلق
بالصفقات العمومية ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) المتعلق
باللجنة الوطنية للطلبات العمومية كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد دراسة عناصر التقرير المقدم للجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية ؛

وبعد مداولة الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية خلال الجلسة المغلقة المنعقدة

بتاريخ 24 دجنبر 2019،

أولاً : المعطيات

بمقتضى شكايتها المشار إليها أعلاه، نازعت شركة « » في سلامة مسطرة طلب العروض
رقمالذي أعلنت عنه المديرية الجهوية لجهة الشرق مدعية أن شهادة الجودة التي تقدم بها نائل
الصفقة ضمن وثائق ملفه والمتعلقة باستيراد الشعير من الخارج غير سليمة، لتضمنها معطيات متناقضة
مع الوثائق الممسوكة لدى مصالح مينائي الشحن والتفريغ وكذا البيانات المتعلقة بكمية الحمولة التي تم
شحنها.

وأضافت المشتكية أنه بتاريخ 9 غشت 2019 أودعت بمكتب ضبط المديرية الجهوية المذكورة طلبا يرمي إلى افتتاح الوثائق المكونة للملفات الإضافية، وأرفقته بنسخ من ثائق صادرة عن الوكالة الوطنية للموائى والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني للاستدلال على ما ذهبت إليه.

وفي جوابها على رسالة اللجنة الوطنية للطلبات العمومية رقم 316/19 بتاريخ 5 دجنبر 2019 التي تم بمقتضاها إحالة صورة من الشكاية عليها، أوضحت وزارةبواسطة رسالتها رقم، المؤرخة في 13 دجنبر 2019 أن الشهادة المتعلقة باستيراد الشعير المعني سليمة وهو ما تأكدت منه بعد مكاتبة الإدارة التي أصدرتها والتي أكدت صحتها وسلامتها بمقتضى رسالتها رقمالمؤرخة في 26 يونيو 2019 وأن لجنة طلب العروض احترمت جميع القواعد المتعلقة بالمسطرة المتبعة في هذا الشأن.

ثانيا: الاستنتاجات

حيث إن المشتكية قد أسست شكايتها على الطعن تنازع في سلامة شهادة الجودة المدلى بها من طرف نائل الصفة بدعوى أنها غير سليمة وهو ما يعيب مسطرة طلب العروض ؛

وحيث إنه بالرجوع إلى الوثائق الرسمية المتوصل بها من صاحب المشروع، وهي وثائق رسمية، نجد أنها تثبت سلامة الشهادة موضوع الشكاية وفق ما أكدته الجهة التي أصدرت تلك الوثيقة في رسالتها المشار إليها أعلاه ؛

وحيث إن المشتكية لم تدل بما يثبت عكس ما تضمنته هذه الوثائق، مما يتعين معه رفض الشكاية.

ثالثا : رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية

استنادا على الاستنتاجات المبسطة أعلاه، فإن اللجنة الوطنية للطلبات العمومية قررت رفض الشكاية لعدم ثبوت الادعاءات الواردة بها.